مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اتفاقيات نيفاشا الابعاد الاقليمية والدولية
اسم الكاتب: د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6778
تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتفاقات نيفاشا
الابعاد الاقليمية والدولية

الدكتورة
منى حسين عبيد
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

يعيش السودان مرحلة صعبة في تاريخه الحديث تلك المرحلة التي لم تكن وليدة الحاضر وأنما ترجع الى عهد الاستعمار البريطاني الذي خلق حالة من الفرقة بين ابناء الشعب السوداني سواء في الشمال او الجنوب من خلال اتباعه للعديد من السياسات التي تشجع على الانفصال، وبالرغم من تلك السياسة بذلت جميع الحكومات السودانية المدنية منها والعسكرية جهوداً من اجل حل تلك المشكلات، الا ان جميع المحاولات اخفقت لذا فقد وضعت الحكومة العسكرية الحالية(حكومة عمر البشير) نصب عينها قضية الجنوب في محاولة منها لوضع حد للحرب الدائرة في السودان. فأقدمت على عقد اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢م، ومن ثم سعت الى عقد اتفاق مع الحركة الشعبية بشأن الترتيبات الامنية بعد تخطيها للعديد من العقبات التي كانت تضعها الحركة، كما تمكنت من وضع حد لمسألتي جبال النوبة وجنوب النيل الازرق. لقد كان لتلك الاتفاقات اثرها في مواقف العديد من القوى سواء كانت القوى السياسية السودانية او الاقليمية او الدولية، اذ ابدت تلك القوى مواقفها تجاه تلك الاتفاقات بل كان للبعض منها دور في التوصل لتلك الاتفاقات والبعض الاخر كانت مواقفه متباينة فتارة يسعى لحث السودان على حل مشكلاته وتارة اخرى يعمل على تغذية حركات المعارضة بهدف الحيلولة دون تمكن السودان من عقد اتفاق سلام دائم.

ولاهمية هذه الدراسة فقد تم تقسيمها الى مبحثين تضمن المبحث الاول ابرز الاتفاقات التي عقدت خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والمتمثلة ب(اتفاق ماشاكوس، اتفاق الترتيبات الامنية، اتفاق اقتسام السلطة والثروة فضلاً عن اتفاق المناطق الثلاث المهمشة).

اما المبحث الثاني تطرق الى الموقف العام من تلك الاتفاقات والمتمثل في مواقف القوى السياسية الداخلية ابرزها(حزب الامة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب المؤتمر الشعبي المعارض)، فضلاً عن مواقف دول الجوار الافريقي(كينيا، تشاد، اثيوبيا، ارتيريا ومصر).

كما تطرق الى موقف القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن مواقف الدول الاوربية.

المبحث الاول
مراحل عقد اتفاقات نيفاشا

قبل التطرق الى مراحل عقد اتفاقات نيفاشا لابد من التوقف عند اتفاق ماشاكوس وما توصلت اليه الحكومة السودانية من حلول.

المطلب الاول:-اتفاق ماشاكوس

بدأت حكومة عمر البشير التفكير بصورة جدية لايجاد حل لمشكلة الجنوب نتيجة لتظافر مجموعة اسباب منها:

١. تصاعد نشاط المعارضة في الداخل والخارج والتي كانت تتخذ من مشكلة الجنوب كأحد اوراق الضغط السياسي الداخلي لجذب غالب السودانيين في الشمال والجنوب لمسألة احلال السلام والتخلص من الدمار والخراب والتأثيرات الاقتصادية السلبية التي لحقت بالبلاد من جراء الحرب الدائرة فيه.
٢. ظهور النفط في السودان ومحاولته استثمار هذه الثروة الهائلة لصالح تحسين الوضع الاقتصادي عبر الانفتاح على الاسواق العالمية.
٣. التخلص من مناورات بعض الدول الافريقية التي تعمل على تغذية المشكل السوداني من خلال توفير كافة التسهيلات للمتمردين بهدف استمرار تلك الحرب[١].
٤. الضغوط التي اخذت الولايات المتحدة الامريكية تمارسها تجاه الحكومة السودانية بهدف ايقاف الحرب الاهلية الدائرة في السودان.
٥. رغبت الحكومة السودانية في تنفيذ خطتها الرامية الى تحقيق السلام في السودان من خلال تنظيم وتقوية مؤسسات الحكم في الشمال والجنوب، وتوسيع واثراء الولاء الوطني،وتقوية القيادات الوطنية الداعمة لخيار الوحدة[٢].

---

[١] جواد ابو شمالة، التجربة السودانية نحو الاستقرار الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي، نقلاً عن شبكة الانترنت بتأريخ ٢٠٠١/٦/١٥ الموقع.htm. تقرير: file://A.

[٢] صحيفة الشرق الاوسط نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع.

http//www.asharq alawsat. Com/pc/news/12.2.2002.037 htm.

ونتيجة لذلك عمدت الحكومة السودانية الى تكثيف اتصالاتها بجون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف التوصل الى حل لذلك المشكل. وتمكنت فعلاً من الدخول في مباحثات مع جون قرنق منذ تشرين الاول عام ٢٠٠١ في ماشاكوس[٣]، بكينيا استطاعت الحكومة السودانية من التوصل الى اتفاق سمي ب(اتفاق ماشاكوس) وذلك في العشرين من تموز عام ٢٠٠٢، برعاية منظمة الايقاد[٤]، وبحضور فاعل ومهيمن من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ومجموعة "شركاء ايقاد" وعلى رأسها بريطانيا وايطاليا والنرويج[٥].

اذ تم الاتفاق فيه على قضيتين رئيسيتين كانتا تشكلان جوهر النزاع بين الطرفين:

القضية الاولى:

الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير، بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات، على ان تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي:الاستمرار في النظام الذي سيتم اقراره طبقاً لاتفاق التسوية، او الانفصال في كيان مستقل.

القضية الثانية:

الاتفاق على اطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال، ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي، ومضمونه هو الحفاظ على تطبيق الشريعة الاسلامية في الشمال، في الوقت الذي يكون فيه للجنوب دستوره وقوانينه الخاصة[٦].

وبالرغم من التوصل الى اتفاق حول هاتين القضيتين الا ان هنالك مسائل بقيت دون حل منها مسألة الترتيبات الامنية وتوزيع الثروة والسلطة والمناطق الثلاث المهمشة.

ولاهمية تلك المسائل فقد اولتها الحكومة السودانية جانب كبير من الاهمية في مباحثاتها التي اجرتها مع الحركة الشعبية في منتجع نيفاشا[٧] بكينيا.

المطلب الثاني:- اتفاقات نيفاشا.

اولاً:اتفاق الترتيبات الامنية.

وجدت الحكومة السودانية في اتفاق ماشاكوس الخطوة الاولى المكملة لبقية الخطوات التي تسعى الحكومة من خلالها تحقيق سلام دائم في السودان، ولعل نجاحها في عقد ذلك الاتفاق شجعها على اكمال مباحثاتها مع الحركة الشعبية.

---

[٣] مدينة صغيرة تبعد حوالي ٤٠ كلم شرق نيروبي في كينيا.

[٤] تشكلت عام ١٩٨٦م وتتكون من دول شرق افريقيا (اثيوبيا، جيبوتي، اريتريا، اوغندا، كينيا).

[٥] صحيفة بابل، العدد ٣٥٠٣، ٢٠٠٢/١١/١٣.

[٦] هاني رسلان، ازمة السودان واتفاق ماشاكوس: أطر جديدة للتفاعل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٢٢٤.

[٧] مدينة كينية تقع بالقرب من بحيرة نيفاشا على بعد ٩٠ كلم عن العاصمة الكينية نيروبي.

وتمهيداً لعقد اتفاق الترتيبات الامنية فقد عقدت الحكومة السودانية جولة من المباحثات مع الحركة الشعبية في مدينة ناكورو بكينيا في الثالث من اب عام ٢٠٠٣ [٨]، وفي هذه المباحثات لم يتمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق بسبب الوثيقة التي قدمتها كينيا من خلال منظمة الايقاد، والتي تضمنت ضرورة تشكيل وزارتين للدفاع وبنكين مركزيين احدهما للشمال والاخر للجنوب[٩]، اذ رفضت الحكومة السودانية تلك الوثيقة وعدتها محاولة لتكريس انفصال الجنوب بدلاً من الحل على اساس وحدوي بجانب انها تطالب باسقاط حكم الشرعية الاسلامية بالخرطوم وعلمنتها فضلاً عن تعارضها وتناقضها مع اتفاق ماشاكوس[١٠]. في الوقت الذي كانت ترى الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق انها مفيدة للنقاش وتحمل حلول جيدة[١١].

وعلى اثر ذلك قررت الحكومة السودانية متابعة مباحثاتها في مدينة نيفاشا بكينيا في الخامس من ايلول عام ٢٠٠٣، اذ وجدت الحكومة السودانية ضرورة حسم مسألة الترتيبات الامنية، وقد اثارت هذه المسألة اختلاف في وجهات النظر فقد كانت، وجهة نظر الحكومة السودانية تنحصر في دمج جيش الحركة في القوات الحكومية وان يتم تشكيل سبع فرق عسكرية، تتمركز اثنتان منها في الشمال واثنتان في الجنوب وواحدة في كل من اقليم جنوب النيل الازرق وايبي وجبال النوبة[١٢]. في حين كانت وجهة نظر الحركة الشعبية الحفاظ على كامل جيشها خلال الفترة الانتقالية وضرورة سحب ٩٠% من جيش الحكومة من الجنوب والمناطق المهمشة الثلاث جبال النوبة وايبي وجنوب النيل الازرق خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من توقيع اتفاق السلام، كما كانت ترى ان لا يتجاوز الحد الاقصى لعدد افراد الجيش الحكومي في الاقليم الجنوبي ستة الاف جندي اذ ان وجود جيش حكومي كامل في الجنوب لن يخدم قضية الوحدة وقد يتسبب في قيام الحرب مجدداً[١٣].

ومما زاد الامر تعقيداً مطالبة الحركة بادراج شرق السودان في المفاوضات باعتبار ان لديها قوات عسكرية فيه. الا ان الحكومة السودانية رفضت ذلك كما رفضت وجهة نظر الحركة الشعبية الخاصة بالترتيبات الامنية[١٤].

وللحيلولة دون انهيار تلك المباحثات فقد حاول كل من علي عثمان محمد طه النائب الاول للرئيس السوداني وجون قرنق قائد الحركة الشعبية عقد اجتماعات استمرت

---

[٨] صحيفة بغداد، العدد ٦٠١، ٢٠٠٣/٧/٢٩.
[٩] صحيفة الصباح، العدد ٢٦، ٢٠٠٣/٧/٣١.
[١٠] صحيفة الزمان، العدد ١٥٨٢، ٢٠٠٣/٨/١٣.
[١١] صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٧٤، ٢٠٠٣/٩/٥.
[١٢] صحيفة الاتحاد، العدد ١٠٢٩٦، ٢٠٠٣/٩/١٣، صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٨٩، ٢٠٠٣/٩/٢٠.
[١٣] صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٩٣، ٢٠٠٣/٩/٢٤.
[١٤] المصدر نفسه.

لمدة ثلاثة اسابيع بهدف معالجة معظم قضايا الخلاف، وتمكنا في السادس والعشرين من ايلول من التوصل الى اتفاق حول مسألة الترتيبات الامنية[١٥]. وقد نص الاتفاق على احتفاظ الجانبين بقواتهما خلال سنوات الفترة الانتقالية الست، مع تشكيل وحدات عسكرية مشتركة تتألف من(١٢) الف جندي لكل من الحكومة والحركة الشعبية بالجنوب على ان تنسحب القوات المسلحة خلال سنتين من عمر الفترة الانتقالية، كما تضمن ايضاً تكوين قوة مشتركة قوامها ست الاف من الطرفين لجبال النوبة والنيل الازرق، ونص على سحب قوات الحركة الشعبية خلال عام من شرق السودان، وتكوين مجلس دفاع مشترك بين القوات المسلحة والحركة الشعبية لتنسيق تحرك القوات وتدريبها، فضلاً عن تكوين قوة مشتركة من انحاء السودان كافة بقيادة موحدة على ان تكون قابلة للاندماج حسب نتائج الاستفتاء على تقرير المصير. كما اكد على ان يكون وقف اطلاق النار نهائياً بعد الانتهاء من قضايا السلطة والثروة والمناطق الثلاث[١٦]. حفز اتفاق الترتيبات الامنية الحكومة السودانية والحركة الشعبية على مواصلة مفاوضاتهما بعد ان تجاوزا واحدة من اهم القضايا الخلافية.

ثانياً: اتفاق اقتسام السلطة والثروة.

حظيت مسألة اقتسام السلطة والثروة حيز كبير في مفاوضات نيفاشا لاسيما بعد ان اخفقت الحكومة السودانية من التوصل الى اتفاق بشأنها في مباحثات ماشاكوس نتيجة لحدوث تباين في الرؤى وخاصة فيما يتعلق باقتسام السلطة. اذ طرح جون قرنق فكرة تداول منصب الرئاسة بينه وبين الرئيس عمر البشير خلال المدة الانتقالية اذ يتولى هو رئاسة الدولة في النصف الاول من المدة الانتقالية والبشير في النصف الثاني!! وعندما رفضت الحكومة تلك الفكرة طرح فكرة وجود رئيس مسلم ونائب مسيحي اوحد اذ يتولى النائب مهام الرئاسة في حالة غياب الرئيس او وفاته[١٧]، ويكون للنائب حق الاعتراض على قرارات الرئاسة، كما اقترح تمثيل الجنوبيين في الحقائب الوزارية الثلاث(الدفاع-الخارجية-الداخلية)، اذ كان يرى ان هذه المناصب قاصرة على الشماليين فقط.

اما الحكومة السودانية فقد طرحت في البداية فكرة وجود رئيس واربعة نواب يمثلون المناطق الجغرافية الاربع في البلاد (الشرق-الغرب-الشمال-الجنوب). الا ان هذا الطرح لم يحظى بقبول جون قونق لذا استبدلته الحكومة بطرح اخر يقضي بوجود نائبين، احدهما للاشراف على مجلس الوزراء، والثاني للاشراف على الجنوب. ولكن الحركة الشعبية رفضته ايضاً الامر الذي ادى الى عدم توصل الطرفان الى اتفاق[١٨].

---

(١٥) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٤٦٤، ٢٠٠٣/٩/٢٦.

(١٦) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٩٥، ٢٠٠٣/٩/٢٦.

(١٧) بدر حسن شافعي، الرؤية الامريكية لازمة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣، تموز ٢٠٠٣، ص ٢٧٧.

(١٨) صحيفة بابل، العدد ٣٥٤٨، ٢٠٠٣/٢/٤.

وفي المفاوضات التي جرت في نيفاشا خلال شهر ايلول عام ٢٠٠٣م فقد طالبت الحركة الشعبية مرة اخرى برئاسة دورية خلال المدة الانتقالية التي تمتد ست سنوات مناصفة بين الرئيس عمر البشير وجون قرنق، و٥٣% من مقاعد الحكومة ٤٠ منها للجنوب و٩ لجبال النوبة و٤ لجنوب النيل الازرق.

كما طالبت الحركة بحصة من الثروة النفطية تقدر ب٦٠% من عائدات النفط و٥%من الولايات التي تتواجد فيها حقول النفط و١٥% من الدخل القومي لاعمار الجنوب[١٩].

واكدت على ان يتم تجميع عائدات النفط في حساب مصرفي خارج السودان تشرف عليه لجنة مشتركة تضم كلا من الحكومة السودانية والحركة الشعبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٢٠]، وقد اثارت هذه المطالب الحكومة السودانية ولاسيما فيما يتعلق بتقسيم عائدات النفط اذ ان الحكومة السودانية لم تخصص سوى ٥% لحكومة الجنوب[٢١]. فضلا عن انها كانت ترى ضرورة استحداث منصب رئيس الوزراء[٢٢]. الا ان الحركة الشعبية رفضت ذلك، مما ادى الى توقف المباحثات بين الطرفين وعقد جلسة جديدة من المباحثات في تشرين الاول عام ٢٠٠٣ استمرت لغاية كانون الاول تمكن خلالها الطرفان من التوصل الى اتفاق مبدئي حول رئاسة السلطة اذ اتفقا على ان يكون عمر البشير رئيسا للبلاد ولمدة ست سنوات فيما يكون قائد الحركة الشعبية جون قرنق نائبا للرئيس مع اعطاء اهل الجنوب ٣٠% من المناصب في السلطة المركزية[٢٣].

اما اقتسام الثروة فقد نجح الطرفان من التوصل الى اتفاق بشأنها في كانون الثاني عام ٢٠٠٤، وقد نص الاتفاق على تقاسم عائدات النفط بنسبة ٥٠% لكل من الشمال والجنوب واعطاء نسبة ٢% من العائدات للمناطق المنتجة، كما نص على تقاسم العائدات من غير النفط في الضرائب والجمارك بنسبة ٥٠% لكل طرف[٢٤].

وتضمن الاتفاق انشاء نظام مصرفي يحتوي على بنك مركزي بفرعين احدهما يتعامل بالنظام العالمي التقليدي، ومقره الجنوب، والاخر يتعامل وفق النظام المصرفي الاسلامي في الشمال، فضلا عن اصدار عملة جديدة موحدة، على ان يتم التعامل بالعملات الموجودة والمستخدمة في مناطق الحكومة والحركة خلال المدة الانتقالية، كما تضمن الاتفاق مبادئ جديدة للتعامل مع قسمة الثروة وذلك بعدم جعل حكومة الجنوب

---

[١٩] صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٨١، ٢٠٠٣/٩/١٢، صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٨٢، ٢٠٠٣/٩/١٣.
[٢٠] صحيفة الاتحاد، د. ع، ٢٠٠٣/٩/٩.
[٢١] صحيفة الاتحاد، العدد ١٠٤٠١، ٢٠٠٣/١٢/٢٧.
[٢٢] صحيفة الزمان، العدد ١٦٠٦، ٢٠٠٣/٩/١٠.
[٢٣] صحيفة الزمان، العدد ١٦٨٤، ١٤/ كانون الاول/ ٢٠٠٣.
[٢٤] صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩١٧١، ٢٠٠٤/١/٧، صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٩٥، ٢٠٠٤/١/٧.

تعتمد على الهبات والمنح من المركز، بل تكون لها موارد للصرف على ادارة الحكومة والتنمية في الجنوب[٢٥].

ثالثاً: اتفاق المناطق الثلاث المهمشة.

كانت قضية المناطق الثلاث المهمشة من ابرز قضايا مفاوضات السلام السودانية تعقيداً، والتي حرصت الحكومة السودانية دائماً عدم ادراجها في اجندة المفاوضات التي ترعاها الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف(ايقاد) وشركاؤها الغربيون الولايات المتحدة الامريكية والنرويج وبريطانيا وايطاليا. اذ تعدها مناطق تقع وفق الحدود التقليدية في الشمال، وتتمثل هذه المناطق في جنوب النيل الازرق وجبال النوبة وابيي، ولكن الحركة الشعبية كانت تشدد على مناقشة قضايا تلك المناطق وترفض توقيع اتفاق سلام لا يتضمن حل قضية المناطق المهمشة وتحديد تبعيتها[٢٦].

ونتيجة لذلك عمدت الحكومة على ادراجها ضمن مباحثات ماشاكوس في محاولة للتوصل الى اتفاق بشأنها الا انها كانت من الامور التي اثارت خلافات بين الطرفين انتهت دون اتفاق[٢٧]. لذا سعت الحكومة السودانية الى طرحها مرة اخرى في المباحثات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في نيفاشا بكينيا في شهر كانون الاول ٢٠٠٣م اذ تمكنت الحكومة السودانية من عقد اتفاق بشأن منطقتي جنوب النيل الازرق وجبال النوبة يقضي بتبعية منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الازرق الى الشمال مع تمتعهما بادارة ذاتية أي ان يكون للمنطقتين حاكمان اداريان بصلاحيات واسعة وحكومتان تشرفان على الخدمات ومجلسان تشريعيان لاقرار تشريعاتهما، ومحكمتان للبت في نزاعات مواطنيهما والخلافات الادارية التي يمكن ان تنشأ[٢٨]. في حين كانت منطقة ابيي قد اثارت جدلاً واسعاً اذ طلبت الحركة الشعبية في المباحثات بضم المنطقة الى الجنوب بدل تبعيتها الى الشمال مبررة ذلك بأن المنطقة جنوبية تم ضمها عام ١٩٥٦ الى كردفان في الشمال[٢٩]. كما طالبت الحركة في حالة تعذر ذلك اجراء استفتاء في منطقة ابيي لتقرير المصير بهدف الاختيار بين الانضمام الى جنوب السودان او البقاء في الشمال[٣٠].

لقد وضعت مطالب الحركة الشعبية الحكومة السودانية في وضع حرج اذ ان اتخاذ الحكومة قرار التنازل عن منطقة ابيي لصالح الجنوب امر في غاية الصعوبة اذ قد

---

(٢٥) صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩١٧٢، ٢٠٠٤/١/٨.

(٢٦) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٦١، ٢/كانون الاول/٢٠٠٣.

(٢٧) هاني رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٢٤٢.

(٢٨) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٨٠، ٢٠٠٣/١٢/٢١، صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٩٢، ٢٠٠٤/١/٤.

(٢٩) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨١١، ٢٠٠٣/١٠/١٢.

(٣٠) صحيفة الحياة، العدد١٤٨٨٢، ٢٣/كانون الاول/٢٠٠٣.

يؤدي الى اندلاع تمرد عسكري جديد تقوده هذه المرة قبائل البقارة (المسيرية) الذين يقطنون منطقة جنوب اقليم كردفان والذين يعدون منطقة ابيي تابعة لهم تأريخياً وجغرافياً، وقد حذرت هذه القبائل فعلاً المفاوضين من مغبة اتخاذ قرار يقضي بألحاق منطقة ابيي الى جنوب السودان[٣١].

لذا كان رد الحكومة على مطالب جون قرنق بان هنالك مناطق عديدة في جنوب السودان مثل"الرنك"، "الرشيدي" و"الكويك" يقطنها اغلبية من السكان العرب، ومع ذلك لم تطالب الحكومة السودانية باعتبار هذه المناطق ضمن مناطق الشمال السوداني[٣٢].

وبالرغم من الخلافات تلك الا ان الطرفان تمكنا من التوصل الى اتفاق بشأن تلك المنطقة ينص على ان ابيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان وان المنطقة تعرف على انها منطقة عموديات دينكانقوك التسعة التي حولت الى كردفان عام ١٩٠٥، كما اعطى الاتفاق سكان منطقة ابيي حق المواطنة في منطقتي كردفان وبحر الغزال وبنهاية الفترة الانتقالية يكون لمواطني ابيي حق تقرير المصير في استفتاء يتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان، ويكون هذا الاستفتاء حول خيارين الاول ان تحتفظ ابيي بوضعها الاداري الخاص في شمال السودان والخيار الثاني ان تكون ابيي جزءاً من بحر الغزال.. ويجري عليها ما يجري على بحر الغزال حسب نتيجة استفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير بشأن الوحدة او الانفصال[*].

كما توصل الطرفان في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ لاتفاق دائم لوقف اطلاق النار الذي الغى بموجبه حالة الطوارئ المفروضة في السودان منذ عام ١٩٩٩ لاسيما في المناطق الخاضعة لاتفاق وقف اطلاق النار الموقع بين الحركة الشعبية لجنوب السودان والحكومة السودانية. فضلاً عن اطلاق سراح جميع اسرى الحرب في غضون ٣٠ يوماً من توقيع اتفاق السلام.

وفي الوقت ذاته توصل الطرفان لاتفاق حول آليات تنفيذ تلك الاتفاقيات، ومن مهامه التفاوض وتبني دستور وطني انتقالي في غضون ستة اسابيع من توقيع اتفاق السلام واداء قرنق اليمين نائباً اول للرئيس في حكومة وحدة وطنية تحكم البلاد خلال المدة الانتقالية التي تستمر ست سنوات.

---

[٣١] صحيفة الاتحاد، العدد ١٠٤١٢، ٧/كانون الثاني/ ٢٠٠٤.

[٣٢] تم انجاز اتفاق حول المناطق المهمشة بنسبة ٩٠% نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ الموقع..http: //www alarabohlihe. Org/ indexash2. Fhame=\2004\oliah\20 iantue\1955. htm.

[*] علي احمد حامد، قضايا المناطق الثلاث، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥، ص٨٨.

لقد مهدت تلك الاتفاقيات الى توقيع اتفاق سلام نهائي بين الطرفين (الحركة الشعبية لجنوب السودان والحكومة السودانية) في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ تعهد فيه الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصاً وروحاً(*).

والسؤال الذي يطرح نفسه هل كان للموقف العام سواء على صعيد القوى السياسية السودانية او الاقليمية او الدولية تأثير في الوصول الى هذه الاتفاقيات؟ وأيهما اقوى تأثيراً؟ هذا ما نتوصل اليه خلال المبحث القادم.

المبحث الثاني
الموقف العام من اتفاقات نيفاشا

المطلب الاول
موقف القوى السياسية من اتفاقات نيفاشا.

كان للقوى السياسية السودانية مواقفها ازاء اتفاق نيفاشا فقد رحب بعض هذه القوى بالاتفاق مع ابداء بعض التحفظات التي انصبت بشكل اساسي على استبعاد القوى السياسية المختلفة من الاتفاق وعدم تقديم الوعد بان تشملها ملحقاته مع انتقادات لمحتويات الاتفاق. وتركزت الملاحظات على الحكومة وانفرادها بالحل والعقد مع الحركة الشعبية وتجاهلها لبقيت القوى السياسية.

ويمكن تقسيم مواقف القوى السياسية الى خمسة اقسام رئيسة:-

اولاً:- حزب الامة.

ابدى حزب الامة تأييده للاتفاق لكنه كغيره من القوى السياسية السودانية انتقد اغفاله الاحزاب الاخرى وتغيبه للرؤية الشاملة، اذ كان الحزب يرى ضرورة التوصل الى تسوية شاملة تسمح بأحلال السلام وبالتالي تساعد السودانيين على ممارسة العملية الديمقراطية من خلال اجراء انتخابات حرة نزيهة(٣٣).

ويبدو ان مشكلة حزب الامة الرئيسة ازاء التعامل مع اتفاق نيفاشا قد تأثر بثلاثة عوامل:-

اولاً: موقفه من التجمع الوطني، حيث افضى انسحاب الحزب من هياكل التجمع الوطني الى هزة سياسية في الاخير، ووضع الحزب في اختبار جاد، لكي يثبت صواب رؤيته في الداخل، لكنه فشل في هذا الاختبار، فالتجمع حافظ على بقائه السياسي، -ولو كان

(*) منى حسين عبيد، اتفاقية السلام السودانية والتحديات الداخلية والخارجية، الملف السياسي، العدد ١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٣٠-٣١.

(٣٣) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٤٧٠، ٢٠٠٣/١٠/٤؛ صحيفة الزمان، العدد ١٦٢٧، ٢٠٠٣/١٠/٥.

ظاهرياً- في حين حزب الامة لم ينجح في تأكيد حضوره القوي في البلاد مما ادى ذلك الى تهميش دوره.

ثانياً: علاقته مع الحكومة، حيث شهدت فتوراً كبيراً، وفشل الطرفان في التوصل لقواسم مشتركة بشأن الاتفاق على اجندة تسمح للامة بالمشاركة في الحكم على القواعد التي أرساها "نظام الانقاذ" من جراء رغبة الحكومة في وضع حزب الامة في موقع ضيق بهدف احكام السيطرة على طموحات المهدي، بينما الاخير كان يرغب بان يحظى بموقع متميز يعيد اليه مكانته[٣٤].

ومن هنا جاء تحفظ حزب الامة على اتفاق نيفاشا بسبب تجاهل الحكومة لحزب الامة الامر الذي جعل الحزب يفكر بان الحكومة تسعى لاخراج حزب الامة من الحلبة السياسية السودانية وبالتالي تفرض هيمنتها على السلطة في الشمال مما ينعكس سلباً على حزب الامة[٣٥].

ثالثاً: الخلافات داخل الحزب، فقد شهد حزب الامة سلسلة طويلة من الخلافات ترجع الى اسباب مختلفة، ابرزها السيطرة المطلقة للصادق المهدي ومساعديه على كافة مفاصل الحزب، وتجاهل قيادات اخرى داخل الحزب ومنهم مبارك الفاضل المهدي الذي انشق اخيراً عن حزب الامة واصبح حليفاً للحكومة اذ حصل حزبه (حزب الاصلاح الجديد) على عدد من المقاعد الرمزية في الحكومة[٣٦]. والذي ايد جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة[٣٧].

ثانياً:- الحزب الاتحادي الديمقراطي.

اما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد ايد الاتفاق وعده خطوة جديدة نحو تحقيق السلام[٣٨]. الا انه ابدى تحفظاته حول امور عدة منها:

١. ان المفاوضات كانت ثنائية أي انها جرت بين الحكومة والحركة الشعبية في حين كان الحزب يرى ضرورة مشاركة بقية القوى السياسية ولاسيما الحزب الاتحادي بهدف تحول ذلك الاتفاق لاتفاق قومي يشمل كافة القوى السياسية.

---

(٣٤) محمد ابو الفضل، مواقف القوى السياسية من اتفاق ماشاكوس، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص ٢٤٩.

(٣٥) معارضة الداخل تنتقد المفاوضات بين الحكومة والمعارضة، نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www. Sudanile. Com/news main. Htm1.

(٣٦) محمد ابو الفضل، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٣٧) احمد حنقة، مساعد الرئيس السوداني مبارك الفاضل المهدي يؤكد ل(الوطن) توقيع اتفاق السلام النهائي نهاية العام، نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٠ الموقع:
http://www. Alwatan. Com/graphics/ 2003/10/oct/10-10/.

(٣٨) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٤٧٠، المصدر السابق.

٢. ان انسحاب القوات الحكومية حسبما نص عليه اتفاق الترتيبات الامنية من مناطق جنوب البلاد يجعل من الشمال والجنوب دولتين فدراليتين حتى قبل استفتاء تقرير المصير الذي سينظم بعد فترة حكم ذاتي يستمر لمدة ست سنوات في مناطق الجنوب حسب اتفاق ماشاكوس.

٣. ان تشكيل جيش في حال توحيد البلاد، يضم قوات من الطرفين الموقعين على الاتفاق سينزع عن الجيش الطابع القومي[٣٩].

٤. كما ان توزيع الثروة حسب اتفاق اقتسام الثروة لا يمكن ان يتم بالطريقة التي اتفق عليها الطرفين اذ انهما لا يمثلان باي شكل من الاشكال جميع مناطق السودان.

وعلى اية حال فقد تركزت مطالب الحزب في مشاركة جميع القوى السياسية في عملية السلام واقامة حكم يتركز على الشورى والديمقراطية والعدالة[٤٠].

ثالثاً:- التجمع الوطني الديمقراطي.

لم يختلف موقف التجمع عن مواقف القوى السياسية الاخرى فقد رحب التجمع بالاتفاقات التي تم عقدها في نيفاشا، الا انه حذر في الوقت ذاته من مغبة وخطورة ان تكون هذه الحلول جزئية وثنائية اذ ان ذلك قد يؤدي الى انفصال او انقسام السودان[٤١].

لذا فقد كان التجمع يرى ضرورة اشراك كافة القوى السودانية في هذا الاتفاق اذ انه على قناعة بان البرنامج الذي توصل اليه فيما يعرف بالقضايا المصيرية عام ١٩٩٥ يقود الى سودان جديد يمكن له المحافظة الفعلية والواقعية على وحدة السودان وفق الاسس المتفق عليها[٤٢].

رابعاً:-الحزب الشيوعي السوداني.

اشاد فاروق كدودة رئيس الحزب الشيوعي السوداني بالاتفاقات التي عقدت في نيفاشا ولاسيما اتفاق الترتيبات الامنية وطالب بأشراك القوى السياسية في عملية السلام، محذراً من تغيبها، وعد مشاركتها ضماناً لتنفيذ اتفاق السلام، كما عد مطالبة الحركة بوجود عسكري في الخرطوم وشمال البلاد تمثل "تعبيراً عن ازمة الثقة"[٤٣].

---

(٣٩) منى حسين عبيد، موقف القوى السياسية من اتفاقية السلام السودانية(نيفاشا)، متابعات دولية، العدد ١١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٥.

(٤٠) سيد احمد الحسين، رفض ثنائية الحل، نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.al-watan.com/data/20040120/index.asp2. content=report.

(٤١) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٤٧١، ٢٠٠٣/١٠/٤.

(٤٢) صحيفة الزمان، العدد ١٦٣٢، ٢٠٠٣/١٠/١١.

(٤٣) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٩٥، المصدر السابق.

في حين انتقد فاروق كدودة اتفاق اقتسام الثروة قائلاً: "انه اتى على اسس جغرافية وهذا يرجح احتمالات الانفصال" ورأى ضرورة "وضع بعض الاسس لجعل الاتفاق قومياً وحتى لا ينفذ عبرها دعاة الانفصال"[٤٤].

خامساً:-حزب المؤتمر الشعبي المعارض.

اما حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي فقد طالب هو الاخر بضرورة اشراك القوى السياسية في المفاوضات وأكد على ان يكون الحوار"سودانياً-سودانياً" اذ ان ذلك اقرب للحل الاوفق.

وعد الحزب المفاوضات التي جرت مفاوضات ثنائية محصورة بين الحكومة والحركة الشعبية وهي بذلك لا تمثل الارادة الشعبية وبالتالي فان نتيجتها ستكون سلبية.

ويرى ان الاتفاق يحمل في طياته معالم الانفصال كاتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ والذي عده الحزب بداية تفتيت الوحدة الوطنية والنواة الاولى للانفصال.

كذلك اتفاق نيفاشا اذ عده المرحلة الثانية لتحقيق الانفصال اذ ان وجود جيشين دليل على ذلك الانفصال[٤٥]. كما ان قسمة الثروة الذي تضمن وجود بنكين وعملتين الدينار في الشمال والجنيه في الجنوب رغم تفاوت القيمة الشرائية تمثل خطاً انفصالياً واضحاً لان الدولة المركبة التي تتباعد فيها الرقابة الجغرافية وتتعدد فيها الديانات لا يمكن ان تكون الحلول لمعالجة مشاكلها على اسس التمايز الجغرافي والديني او العرقي او الثقافي.

وعموماً يرى الحزب ان تلك الاتفاقات ستؤدي حتماً الى الانفصال في نهاية المدة الانتقالية[٤٦].

المطلب الثاني:

الموقف الاقليمي من اتفاقيات نيفاشا.

اولاً:- كينيا.

كان لكينيا دورها المميز في تفعيل اتفاقية السلام السودانية"نيفاشا" ذلك الدور الذي مارسته من خلال ترأس كينيا لمنظمة الايقاد اذ كانت تشجع كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية على التوصل الى اتفاق سلام دائم لانهاء الحرب الدائرة فيه من خلال المبادرات التي كانت توجهها للحكومة السودانية بعقد جميع جولات المباحثات على ارض كينيا وتحديداً في العاصمة نيروبي ولعل اول تلك المبادرات مبادرة عام ١٩٩٤م التي

---

(٤٤) صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩١٧٢، ٢٠٠٤/١/٨.

(٤٥) لقاء مع القيادي البارز بالمؤتمر الشعبي محمد الامين خليفة، نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.al-watan.com/data/2004 0120/index. asp2. content= report.

(٤٦) المصدر نفسه.

حاولت كينيا من خلالها اقناع الطرفين بتجاوز خلافاتهما حول القضايا المختلف حولها ولاسيما مسألة تقرير المصير[٤٧].

ومن ثم مبادرة عام ٢٠٠١ التي تقدم بها الرئيس الكيني دانيال ارب موي في محاولة منه لاعادة احياء عملية السلام في السودان، حيث اخذت الاوضاع في السودان بالتدهور لاسيما بعد قيام الرئيس السوداني عمر البشير بالتنقيب عن النفط الا ان تلك المبادرة انتهت دون نجاح بسبب تصلب جون قرنق في مطالبه التي اقتصرت على توقف الحكومة في عملية التنقيب عن النفط[٤٨].

وبالرغم من ذلك استمرت كينيا برعايتها للمفاوضات اذ وجهت دعوة اخرى لكل من الحركة الشعبية والحكومة لعقد مفاوضات مجددة في كينيا وعلى اثر ذلك عقدت الحكومة السودانية مفاوضات مع الحركة الشعبية في ضاحية ماشاكوس بكينيا تمكن خلالها الطرفان من التوصل الى اتفاق حول قضيتي تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة، وقد حظي هذا الاتفاق بترحاب من قبل الحكومة الكينية[٤٩]، الامر الذي شجع الحكومة الكينية على حث الرئيس عمر البشير الى عقد مباحثات تكميلية بين الطرفين لحل القضايا الخلافية المتبقية.

وفعلاً عقدت الحكومة السودانية مباحثات مع الحركة الشعبية في الثالث من اب عام ٢٠٠٣م في مدينة ناكورو بكينيا وخلال المباحثات قدمت كينيا وثيقة حاولت من خلالها طرح بعض الحلول، الا انها لم تحظى بالموافقة وخصوصاً من قبل الحكومة السودانية اذ وجدت فيها تحيز واضح للحركة الشعبية[٥٠].

وعلى اثر ذلك وجهة الحكومة السودانية انتقادها لتلك الوثيقة، الامر الذي دفع الوسيط الكيني المسؤول عن المفاوضات السودانية لازوراس سيمبويو الى تبرير تقديمهم لتلك الوثيقة قائلاً:" ان وثيقة ناكورو هي احد البدائل المطروحة وليست المرجع الاساس للتفاوض"[٥١].

وفي جولة المباحثات التي عقدت في منتجع نانيوكي، في سفح جبل كينيا عقد الوسيط الكيني لازوراس سيمبويو مشاورات منفصلة مع كل من النائب الاول لرئيس السودان علي عثمان طه وقائد الحركة الشعبية جون قرنق اقترح خلالها تشكيل ثلاث

---

[٤٧] محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هايل للطباعة والنشر، السودان، ط١، ١٩٩٨، ص ١٦٢-١٦٣.

[٤٨] صحيفة الشرق الاوسط، نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٣/حزيران/٢٠٠١.

[٤٩] صحيفة بابل، العدد ٣٥٠٣، ١٣/١١/٢٠٠٢.

[٥٠] صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٣١، ٢٤ تموز ٢٠٠٣.

[٥١] صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٥٢، ١٤/اب/٢٠٠٣.

لجان لمناقشة القضايا الخلافية المتعلقة باقتسام السلطة والثروة والترتيبات الامنية، الا ان الطرفين رأى ضرورة اعتماد الية شاملة لمناقشة تلك القضايا[٥٢].

وعندما نقلت الحكومة السودانية مفاوضاتها بضاحية نيفاشا في كينيا رحبت الحكومة الكينية بذلك من خلال وسيطها لازوراس سيمبويو قائلا:"ان تغيير مكان الاجتماع نبأ طيب اذ ان ذلك يعني انهما يرغبان في مواصلة المفاوضات"[٥٣]. مما شجع ذلك الوسيط الكيني الى عقد اجتماعين مع النائب الاول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه وقائد الحركة الشعبية جون قرنق توصل معهم الى اتفاق في الثاني والعشرين من ايلول ينص على "ضرورة تمديد وقف الاعمال العدائية بين الطرفين مدة شهرين"[٥٤].

وفي الوقت ذاته رحب الوسيط الكيني باتفاق الترتيبات الامنية الذي عقده الطرفان ووصفه بأنه "اختراق سياسي"[٥٥]. وعلى اثره عقد الوسيط الكيني لازوراس سيمبويو اجتماعا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣م مع الفصائل الجنوبية المسلحة حث خلاله تلك الفصائل على التوحد مع الحركة الشعبية لضمان تنفيذ اتفاق الترتيبات الامنية قائلا:" ان توحدهم في "الحركة" يعزز فرص الوحدة بين الجنوب والشمال عند اجراء استفتاء على مصير الجنوب بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات"[٥٦]، واصلت كينيا جهودها عبر الوسيط الكيني، اذ عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٣ محادثات مع علي عثمان محمد طه حث خلالها نائب الرئيس السوداني على اهمية المضي في خطوات السلام وضرورة معالجة العقبات التي تعترض مسيرة السلام[٥٧].

وبالرغم من توصل الحكومة السودانية الى اتفاق حول اقتسام الثروة وتوقيع اتفاق مبدئي حول اقتسام السلطة الا انها لم تتمكن من حسم مسألة المناطق الثلاث المهمشة والتي ادت الى اطالة المباحثات بين الطرفين وعدم حسمها في الموعد المحدد لها مما ادى الى تعرضها لضغوط من قبل الولايات المتحدة التي كانت ترى ضرورة التوصل الى اتفاق سلام سريع يواكب التطورات الامريكية[٥٨].

الامر الذي دفع الوسيط الكيني لازوراس سيمبويو الى التدخل ومطالبة الولايات المتحدة بالتمهل لانجاز اتفاق متين حتى لو طال امد توقيعه قائلا:" ان فرص تحقيق السلام الشامل وعودة الاستقرار للسودان موجودة الان اكثر من أي وقت مضى وان المفاوضات

---

(٥٢) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٥١، ١٣/اب/٢٠٠٣.
(٥٣) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٤٤٨، ٨/ايلول/٢٠٠٣.
(٥٤) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٩١، ٢٢/ايلول/٢٠٠٣.
(٥٥) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٩٤، ٢٥/ايلول/٢٠٠٣.
(٥٦) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٣٥، ٥/١١/٢٠٠٣.
(٥٧) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٤٤، ١٤/١١/٢٠٠٣.
(٥٨) صحيفة القدس العربي، العدد ٤٥٥١، ١١/١/٢٠٠٤.

الجارية اصبحت على مستوى رفيع من قيادات الطرفين... وان ممارسة العضلات الامريكية خلال المفاوضات غير مجدية ولن تقود الى استقرار هذا البلد"[٥٩].

وكان لتصلب جيف ملنغتون موسيكا المسؤول في وزارة الخارجية الامريكية عن ملف السلام السوداني على موقفهم من ابرام الاتفاق النهائي خلال العشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٤م الى حدوث خلاف بينه وبين الوسيط الكيني لازوراس سيمبويو اذ هدد الاخير بسحب فريق الوساطة الافريقية المكون من الوسيط الكيني الى جانب ممثلين من اثيوبيا واوغندا واريتريا من الملف السوداني بصورة نهائية اذا اصرت امريكا ومسؤولها على موقفهم.

ونتيجة الزيارة التي قام بها جون دانفورث مبعوث الرئيس الامريكي جورج بوش للسودان والتقائه بـ(لازوراس سيمبويو) الذي اكد لجون دانفورث "بان الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة غير مجدية وان التسوية بين الاطراف السودانية بالصورة التي تريدها واشنطن لن تؤدي الى اتفاق سلام مستقر" مما اقنع المبعوث الامريكي (جون دانفورث) بضرورة تمديد اجل المفاوضات[٦٠].

نلحظ من خلال متابعتنا للدور الكيني في مباحثات السلام السودانية "نيفاشا" ان كينيا تهدف الى ان يصل السودان في مباحثاته الى اتفاق سلام دائم ليحقق الامن والاستقرار في السودان اذ ان ذلك يساعد كينيا على استتباب الامن في اراضيها[٦١]. كما يمكنها من التوصل الى اتفاق مع الانفصاليين الكينيين الذين يطالبون بتقرير مصيرهم على غرار الانموذج السوداني[٦٢].

ثانياً: تشاد.

كان لتشاد موقفها في عملية السلام السودانية نيفاشا فخلال المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في نيفاشا بكينيا حدث تمرد في مدينة دارفور الواقعة غرب السودان من قبل حركة تحرير السودان التي يتزعمها اركومناوي، فقد بادرت الحكومة التشادية برئاسة ادريس دبي الى عرض وساطتها من اجل التوصل الى اتفاق هدنة مؤقتة لايقاف العمليات المسلحة التي تقوم بها تلك الحركة ضد قوات الحكومة السودانية، وقد رحب الرئيس عمر البشير بتلك الوساطة من خلال الزيارة التي قام بها الى تشاد في اب عام ٢٠٠٣م اعرب فيها عن امله في ان تتمكن الحكومة التشادية في ايقاف تلك العمليات[٦٣].

---

(٥٩) صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩١٨٣، ٢٠٠٤/١/١٩.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٧٢، ١٣/كانون الاول/٢٠٠٣.
(٦٢) الزين ابراهيم حسين، الغارة على السودان، الخرطوم، ١٩٩٧، ص١٣.
(٦٣) صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٥٢، ١٤/اب/٢٠٠٣.

وفعلا تمكنت الحكومة التشادية من اقناع الطرفين في عقد مباحثات في مدينة ابشي الواقعة شرقي تشاد توصل فيها الطرفان الى اتفاق هدنة لمدة خمس واربعين يوما، نص على تجميع قوات المتمردين في مناطق يتم تحديدها بين الطرفين وانسحاب الفصائل المسلحة الحكومية غير النظامية واطلاق اسرى الحرب الذين لهم صلة بقضية دارفور، كما نص على ضرورة اعطاء مسألة تنمية دارفور مزيدا من الاهتمام والتزام الطرفين بأرساء دعائم السلام الشامل في المنطقة، كما تضمن تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين والحكومة التشادية للاشراف على المناطق المضطربة فضلا عن متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية(٦٤).

وقد اشادت الحكومة التشادية من خلال وزير الامن والهجرة التشادي عبد الرحمن موسى باستجابة الطرفين لانهاء المشاكل ووضع حد للاحتراب واصفا الاتفاق بأنه" خطوة للسلام الدائم داعيا طرفي الاتفاق الالتزام بالبنود الموقع عليها مؤكدا استعداد تشاد لبذل كل الجهود التي تساعد في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة"(٦٥).

وفي الوقت ذاته سعت الحكومة التشادية الى عقد مباحثات بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان اثر المطالب التي تقدمت بها الحركة في تشرين الاول ٢٠٠٣م والتي تتضمن ضرورة ايجاد مراقبة دولية لحماية المدنيين في دارفور الا ان تلك المطالب لم تحظى بموافقة الحكومة السودانية مما ادى ذلك الى ان تصل المباحثات الى طريق مسدود. الامر الذي ادى الى قيام حركة تحرير السودان بعملياتها العسكرية ضد قوات الحكومة(٦٦).

وعلى اثر ذلك عقد الرئيس التشادي ادريس دبي مباحثات مع الرئيس عمر البشير في الخرطوم بهدف الدخول في جولة جديدة من المباحثات والتخلص من أي عقبة في سبيل تحقيق السلام الدائم في السودان، ونتيجة لذلك تم عقد مباحثات بين الحكومة وحركة تحرير السودان في مدينة انجمينا عاصمة تشاد تمكن من خلالها الطرفان من تجديد اتفاق الهدنة بينهما(٦٧).

ثالثا: اثيوبيا واريتريا.

ارتبط موقف اثيوبيا واريتريا من خلال عضويتهما في منظمة الايقاد اذ شارك الطرفين في جميع الجولات التي عقدتها الحكومة والحركة في نيفاشا بكينيا، الا ان الموقف الاريتري ما لبث ان شابه الفتور لاسيما بعد ان وجهة الحكومة السودانية اتهامها للحكومة الاريترية بدعمها للعمليات المسلحة التي تقوم بها حركة تحرير السودان في

---

(٦٤) صحيفة الاتحاد، العدد ١٠٢٨٨، ٢٠٠٣/٩/٥.

(٦٥) صحيفة القدس، العدد ٤٤٤٧، ٦-٢٠٠٣/٩/٧.

(٦٦) صحيفة الزمان، العدد ١٦٤٩، ٢٠٠٣/١٠/٣٠، صحيفة الزمان، العدد ١٦٥٣، ٤/تشرين الثاني/٢٠٠٣.

(٦٧) صحيفة الشرق الاوسط، العدد٦١٤٦، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

دارفور، والتي قد تؤدي الى خلق اجواء تنذر بانعكاسات سلبية على مفاوضات السلام السودانية[٦٨]. مما ادى ذلك الى تصاعد التوتر بين البلدين، اذ اقدمت الحكومة السودانية من خلال وزير خارجية السودان مصطفى عثمان اسماعيل برفع شكوى الى مجلس الامن اتهم فيها الحكومة الاريترية "بمواصلة سياستها العدوانية حيال جارتها وانتهاك مبادئ التعايش السلمي بين الامم" كما اتهمها بالسعي لعرقلة المفاوضات الجارية بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تهدف للتوصل الى حل سلمي دائم" واكد ان الحكومة السودانية"تملك الادلة على ان نظام اريتريا يهدف الى عرقلة الجهود التي تبذل لاحلال السلام في السودان ويقوم بتدريب وتمويل وتسليح الخارجين على القانون"[٦٩].

وعدت اريتريا شكوى السودان لدى مجلس الامن "دعوة باطلة ومحاولة يائسة للتغطية على المشكلات الداخلية للحكومة السودانية" كما اكدت الحكومة الاريترية "بأن اسمرا لم تقدم دعماً على الاطلاق للمتمردين في غرب السودان"[٧٠].

وبالرغم من تبرير اريتريا لموقفها الا ان الحكومة السودانية تصر على ان اريتريا وراء العمليات المسلحة التي تقوم بها حركة تحرير السودان الناشطة في دارفور.

ويبدو من خلال تتبعنا للموقف الاريتري ان اريتريا لم تكن على علاقة جيدة مع حكومة عمر البشير نتيجة تبنيها النهج الاسلامي كنظام للحكم في الوقت الذي كانت اريتريا تعادي ذلك النهج ولعل ذلك احد اسباب صراعها مع حكومة السودان اذ انها تتهمه بتقديم الدعم المباشر لحركة الجهاد الاسلامي الاريترية التي تعادي نظام الرئيس الاريتري اسياس افورقي[٧١].

كما ان السودان كانت تمثل احدى نقاط الانطلاق الرئيسة للفصائل الاريترية ولا تزال تستضيف مئات الالاف من اللاجئين الاريتريين الذين ترفض الحكومة استقبالهم بحجة انهم من الاصوليين[٧٢].

رابعاً: مصر.

بحكم العلاقات والروابط الازلية التي تربط مصر بالسودان فقد كانت الحكومة المصرية توجه اهتماماً واضحاً لحل مشكلة الجنوب من خلال طرحها للمبادرة المعروفة ب(المبادرة المصرية-الليبية) التي تنص على "التعددية الحزبية والحفاظ على وحدة السودان وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية" الا ان المبادرة تعثرت بسبب اصرار جون قرنق قائد الحركة الشعبية على ان تتضمن المبادرة مبدأ حق تقرير المصير ومسألة فصل الدين

---

[٦٨] صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٧٨، ٢٠٠٣/١٢/١٩.

[٦٩] صحيفة الزمان، العدد ١٧٠٤، ٢٠٠٤/١/٧.

[٧٠] صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٩٥، ٢٠٠٤/١/٧.

[٧١] بدر حسن شافعي، اريتريا-التوجه صوب العرب..لماذا؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، نيسان/٢٠٠٣، ص٢٠١.

[٧٢] بدر حسن شافعي، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

عن الدولة. الامر الذي كانت مصر تحاول عدم ادراجه في المبادرة[٧٣]. اذ ان الحكومة المصرية كانت ترفض مسألة انفصال جنوب السودان لاسباب عدة منها:-

١. قد يؤدي الانفصال الى حالة من عدم الاستقرار في جنوب الوادي ويشعل فتيل الحرب الاهلية مرة اخرى مما يؤدي الى حدوث انفلات امني شامل في القرن الافريقي وحوض النيل الامر الذي سيزيد من التدخلات الاجنبية[٧٤].
٢. ان الانفصال قد يؤدي الى اقامة كيان جديد في الجنوب بالشكل الذي يهدد الامن القومي المصري لاسيما مسألة "مياه النيل"، اذ ان قوة السيطرة المصرية على مصالحها المائية ستظل محسوبة بنسبة مئوية من مجمل الحجم السكاني والجغرافي لمنظومة حوض النيل، اذ ان الدولة الجديدة ستخرج بجزء مقدر من الحجم السكاني والجغرافي الذي سيؤثر على مصر مباشرة، فيضعف التأثير الكلي لمصر على المنظومة بصورة واضحة[٧٥].
٣. مشكلة الانفجار السكاني التي ستعاني منها مصر في المستقبل المنظور حيث يمثل السودان من وجهة نظرها المنفذ الوحيد للتوسع السكاني جنوبا حيث المساحات الزراعية الشاسعة وأحواض المياه الجوفية السطحية المتوافرة[٧٦].

ويبدو الاسباب ذاتها التي دفعت الحكومة المصرية الى ان تبدي اعتراضها على اتفاق ماشاكوس لما ينطوي عليه من امور قد تؤدي الى انفصال الجنوب[٧٧].

في الوقت الذي كانت الحكومة المصرية تؤكد على ضرورة بقاء السودان موحدا كضرورة للأمن القومي المصري والعربي[٧٨].

ولما ادركت الحكومة المصرية اصرار كلا الطرفين (الحكومة والحركة الشعبية) على مسألة تقرير مصير الجنوب عن طريق اختيار الانفصال او الاتحاد مع الشمال فقد رأت الحكومة المصرية اقحام نفسها في محادثات نيفاشا بهدف حث الطرفين على الحفاظ على وحدة السودان فخلال طرح وثيقة ناكورو التي اثارت خلاف بين الحكومة والحركة

---

(٧٣) صحيفة بابل، العدد ٣٤٠٧، ٢٠٠٢/٧/٢٤.
(٧٤) الزين ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص ١٢.
(٧٥) تأثير ازمة جنوب السودان على الامن القومي المصري نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٤/١/١ الموقع: http://www aljazeera.net/ih-denth/south sudan issus/2004/1/1-1-2htm.
(٧٦) الزين ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص ١٢-١٣ز
(٧٧) معاهدة ماشاكوس قراءة اخرى نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣.
(٧٨) صحيفة بابل، العدد ٣٤٠٧، ٢٠٠٢/٧/٢٤.

عملت مصر على معالجة الامر بتجميد تلك الوثيقة لما تحتوي عليه من بنود تؤكد عملية الانفصال[٧٩].

وفي الوقت ذاته سعت الحكومة المصرية الى التنسيق مع الحكومة السودانية بهدف ايقاف الحرب وأحلال السلام ومتابعة تنفيذ اتفاقية السلام السودانية (نيفاشا) بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق وحدة السودان فاقدمت الحكومة المصرية على عقد لقاء مع وفد من الجنوب في العشرين من تموز عام ٢٠٠٣م ضم كل من الدكتور رياك قاي رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية والدكتور جاسم جاما حسن وزير العلوم والثقافة حث خلالها الرئيس المصري حسني مبارك الجنوبيين على ضرورة حل المشكلات التي تعاني منها الجنوب وابدى اهتمامه بزيادة المنح لهم بهدف معالجة مشكلاتهم[٨٠].

كما اقدمت الحكومة المصرية على انشاء صندوق للتنمية بهدف تمويل المشاريع التنموية الهادفة لأعمار الجنوب[٨١].

ولعل قيام الحكومة المصرية بتلك الخطوة بهدف ان يكون لها تأثير في المستقبل من اجل اقناع الجنوبيين بخيار الوحدة عند اجراء الاستفتاء.

المطلب الثالث

الموقف الدولي من اتفاقيات نيفاشا.

اولاً: موقف الولايات المتحدة الامريكية.

لم يكن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بعملية السلام السودانية مقتصرة على المباحثات التي جرت في نيفاشا بكينيا، وانما اولت تلك المسألة اهتماماتها منذ ٢٠٠١م اذ اقدمت الادارة الامريكية على صياغة ورقة من قبل مجموعة من الشخصيات المتنفذة في الادارة الامريكية بهدف انهاء الحرب في السودان وقد تضمنت مجموعة من المقترحات منها:-

١. انهاء الحرب الدائرة في الجنوب.
٢. السعي للتوصل الى اتفاق لأقامة سودان واحد ونظامان للحكم! يحكمان نفسيهما ديمقراطياً في الشمال والجنوب.
٣. ان تبدأ امريكا بتكوين تحالف دولي يعمل تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية لانهاء تلك الحرب.

---

(٧٩) مبدأ التفاوض تم بأرادة سودانية"وامريكا شريان حياة للمتمردين"، نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ الموقع: http://www alwatan.com/date/20040122/index asp2. content=compre.

(٨٠) صحيفة الزمان، العدد ١٥٦١، ٢٠/تموز/٢٠٠٣.

(٨١) صحيفة الزمان، العدد ١٦٣٠، ٨/١٠/٢٠٠٣.

٤. وضع خطة مكثفة لتنمية الجنوب حتى يكون قادرا على حكم نفسه وتحديد المؤسسات والهيئات الدولية التي تمول تلك الخطة.

٥. التشاور مع الدول التي لها شركات عاملة في تنقيب النفط السوداني[٨٢].

كما قامت بتعيين جون دانفورث في الخامس من ايلول ٢٠٠١م مبعوث خاص للسودان مهمته اجراء المشاورات مع اوربا وافريقيا والشرق الاوسط واعضاء الكونغرس والجماعات المهتمة بالقضية السودانية في واشنطن، فضلا عن كتابة التقارير ورفعها للادارة الامريكية[٨٣].

وقد بلغ اهتمام الادارة الامريكية بالشأن السوداني ذروته بعد احداث (١١) ايلول ٢٠٠١، اذ بدأت الولايات المتحدة تضغط على الحكومة السودانية للتوصل الى اتفاق مع الحركة الشعبية من اجل تحقيق سلام دائم، ولعل من وسائل الضغط الامريكية على الحكومة السودانية اصدار ما عرف بـ(قانون سلام السودان) في الحادي والعشرين من تشرين الاول ٢٠٠٢م والذي يقضي بمنح الادارة الامريكية الحق في مراقبة المفاوضات التي تجري بين الطرفين (الحكومة والحركة) كل ستة اشهر للتأكد من مدى حرص الطرفين على تحقيق السلام وايقاف الحرب بصفة نهائية، وفي حالة عدم حدوث ذلك يحق للادارة الامريكية اتخاذ مجموعة من الاجراءات العقابية ضد الحكومة السودانية ومن بينها عدم منح حكومة السودان قروض دولية وتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع الولايات المتحدة ومنعها من استخدام عائدات بيع النفط السوداني في شراء الاسلحة، وفي المقابل تقوم الادارة الامريكية بمنح مساعدات للجنوبيين تقدر بـ(٣٠٠) مليون دولار على مدى ثلاث سنوات[٨٤].

ونتيجة لتلك الضغوط عقدت الحكومة السودانية مفاوضات مع الحركة الشعبية في نيفاشا بكينيا بشأن الترتيبات الامنية اضطرت الحكومة خلالها الى تقديم العديد من التنازلات للحركة الشعبية انتهت بتوقيع اتفاق الترتيبات الامنية الذي سبق ذكره.

ولتأكيد ذلك الاتفاق ارسلت الادارة الامريكية وفد امريكي من وزارتي الخارجية والدفاع برئاسة القائد المتقاعد في المارينز كارل فولفورد لاجراء محادثات مع الرئيس عمر البشير ونائبه الاول علي عثمان محمد طه ووزير الدفاع اللواء بكري حسن صالح ركزت على الترتيبات الامنية وفصل القوات واعادت انتشارها وتسريح بعض منها

---

(٨٢) صحيفة اخبار اليوم، العدد ٢٣٠٤، السودان، ٢٠٠١/٣/٢٦، صحيفة الرأي العام، العدد ١٣٠٩، السودان، ٢٠٠١/٤/١٠.

(٨٣) منى حسين عبيد، ماهي دوافع الولايات المتحدة من تحسين علاقتها بالسودان؟، اوراق افريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٤.

(٨٤) بدر حسن شافعي، الرؤية الامريكية لأزمة السودان، المصدر السابق، ص٢٧٧، صحيفة الاهرام، العدد ١٧٨٩، القاهرة، ٢٠٠٢/١٠/٨.

وتوحيد وحدات من قوات الحكومة والحركة الشعبية فضلاً عن توحيد العقيدة العسكرية المشتركة لها[٨٥].

وخلال جولات المباحثات التي كانت تعقد وجهة الادارة الامريكية دعوة لجون قرنق بهدف حثه على انجاز اتفاقية السلام في الموعد المحدد لها[٨٦]. كما اتصل الرئيس الامريكي جورج بوش بالرئيس السوداني عمر البشير اثنى خلال الاتصال بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لاحلال السلام لاسيما بعد موافقة الحكومة السودانية على مطالب الحركة الشعبية المتعلقة باقتسام الثروة النفطية[٨٧].

وبالرغم من مساعي الولايات المتحدة لانهاء المفاوضات والتوصل الى اتفاق سلام دائم، الا ان ذلك لم يتحقق لعدم توصل الطرفان الى اتفاق حول منطقة ابيي واقتسام السلطة مما ادخل مفاوضات السلام بين الطرفين في ضاحية نيفاشا الكينية بصعوبات جديدة[٨٨].

وعلى اية حال فقد كان للولايات المتحدة الامريكية دورها الملموس في عقد اتفاقيات نيفاشا سواء عن طريق الضغوط التي فرضتها على الحكومة السودانية او عن طريق اتصالاتها بالحركة الشعبية والحكومة السودانية على السواء.

ويبدو ان للولايات المتحدة دوافعها التي تسعى الى تحقيقها من وراء توقيع اتفاقية السلام السودانية نيفاشا:-

١. النفط: حيث ان الادارة الامريكية ترى ان لها حقاً في النفط السوداني على اعتبار ان اول شركة اكتشفته كانت شركة امريكية، وهي تسعى للحصول على حصة اكبر من النفط لاسيما وان هنالك شركات صينية وماليزية منافسة تمثل القوة الاكبر في انتاج النفط السوداني[٨٩].
٢. العامل الاقتصادي: اذ تشكل السودان مورداً هاماً للموارد الطبيعية، بخلاف النفط، حيث تزخر الاراضي السودانية بالخامات المعدنية (النحاس، الذهب، الخامات المشعة)، فضلاً عن عنصر الارض الزراعية الخصبة والمترامية الاطراف، والتي جعلت خبراء الزراعة يطلقون على السودان اسم (سلة غلال الدول الافريقية) فوجود الاراضي الزراعية وما يترتب عليه من المنتجات الغذائية الوفيرة يمكن ان يشكل

---

[٨٥] صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٠٦، ٢٠٠٣/١٠/٧.
[٨٦] صحيفة الزمان، العدد ١٦٦٨، ٢٠٠٣/١١/٢٢.
[٨٧] صحيفة القدس العربي، العدد ٤٥٢٨، ٢٠٠٣/١٢/١١.
[٨٨] صحيفة الزمان، العدد ١٧١٢، ٢٠٠٤/١/١٧.
[٨٩] مجدي صبحي، النفط وانهاء الحرب الاهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٢٤٥.

عاملا هاما في جعل السودان دولة قوية وذات تأثير مستقبلي على الاقتصاد العالمي ولاسيما الامريكي(٩٠).

٣. تطويق وحصار الدور الاقليمي المصري في مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر وشعبها سواء حول المياه او العلاقات التأريخية البالغة التميز مع جنوب وادي النيل –شمال وجنوب السودان–وذلك لاضعاف مصادر قوة المكانة الاقليمية المصرية في العالم العربي وفي نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتيكية والاستراتيجية(٩١).

٤. والدافع الاخير والذي يعد اهم الدوافع هي رغبة الرئيس الامريكي جورج بوش في تحقيق انجاز يرفع من شعبيته في الداخل، اذ ان توقيع اتفاق سلام دائم في السودان سيعطي دفعة قوية لحملة الرئيس بوش الانتخابية واظهاره بمظهر القادر على تحقيق نجاحات في ميدان السياسة الخارجية(٩٢).

ثانيا: الموقف الاوربي.

كان للدول الاوربية موقفها تجاه تفعيل عملية السلام السودانية فقد حفز الاتحاد الاوربي الحكومة السودانية على الوصول الى حل سلمي دائم يحقق الامن والاستقرار للسودان من خلال تشجيع السودان باعادة تطبيع العلاقات الاوربية –السودانية فضلا عن تأكيد خافيير سولانا المنسق الاعلى للعلاقات الخارجية الامنية بالاتحاد الاوربي عن استعداد الاتحاد الاوربي بعد توقيع السودان اتفاق سلام دائم الافراج عن اموال السودان المجمدة والتي تبلغ قيمتها قرابة نصف مليون يورو، وتهيئة المشروعات التي سيتم صرف تلك المبالغ، فضلا عن تعهد الاتحاد الاوربي بعد توقيع الاتفاق ان يزيد من دعمه للسودان في المجالات الانسانية والبنى التحتية واعادة الاعمار وبرنامج ازالة الفقر والتنمية الشاملة(٩٣).

كما اكد وزير خارجية ايطاليا الفريدو مانتيكا خلال زيارته للسودان على رأس وفد من الترويكا الاوربية في كانون الاول ٢٠٠٣م على رغبة الدول الاوربية في ان تفضي محادثات السلام الجارية في كينيا الى نهاية، ناجحة في اسرع وقت ممكن اذ ان

---

(٩٠) بدر حسن شافعي، الرؤية الامريكية لأزمة السودان، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(٩١) نبيل عبد الفتاح، اطار ماشاكوس: المرجعية والبنية والدوافع، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٢٣٤.

(٩٢) السرسيد احمد، الدور الامريكي في مشكلة جنوب السودان نقلا عن شبكة الانترنت بتأريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ الموقع:

http://www.aljazeera.net/ih-depth/ south sudan issue/2003/12/12-23-7.htm.

(٩٣) صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩١٤٦، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

ذلك سيساعد على اعادة تطبيع العلاقات بين السودان واوربا فضلاً عن استئناف العـــون الاوربي للسودان[٩٤].

ويبدو ان الاسباب التي دفعت الاتحاد الاوربي الى تغيير سياسته تجاه الســـودان هي تصاعد انتاج النفط السوداني وصادراته بطريقة تتخطى الاهداف الموضوعة كل عام حيث مثل هذا نقلة نوعية، انعكس على دول الاتحاد الاوربي التي بدأت سياسة جديدة هي التعاطي الايجابي مع النظام السوداني[٩٥].

---

[٩٤] صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٧٨، ٢٠٠٣/١٢/١٩.

[٩٥] السرسيد احمد، المصدر السابق، ص٦.

الخاتمة.

لا تختلف اتفاقيات نيفاشا عن اتفاق ماشاكوس اذ ان هذه الاتفاقيات ستكرس عملية الانفصال دون شك بدليل الاتفاق الذي تم التوصل اليه والخاص بالترتيبات الامنية اذ ان ذلك الاتفاق يؤكد على استمرار وجود قوات الجيش الشعبي (التي تقدر باكثر من مائة الف مقاتل) في الجنوب الى جانب القوات المشتركة والتي ستتعامل على قدم المساواة مع الجيش الحكومي. اذ ان هذه التركيبة العسكرية تعني ان عملية انفصال الجنوب ستحدث حتى قبل اجراء الاستفتاء لاسيما اذا ما تولت الحركة الشعبية الادارة المدنية في الجنوب بصورة منفردة، اذ يمكن لها ان تعلن انفصال الجنوب من جانب واحد عند أي بادرة خلاف دون ان تستطيع الحكومة المركزية ان تفعل شيئا في المقابل لافتقادها للمبادرة العسكرية بعد انسحاب قواتها من كل مناطق النزاع وتركها في يد قوات الحركة.

كذلك فأن مسألة اقتسام السلطة هي مسألة احتكارية انفرادية، ستؤدي الى عملية الانفصال هي الاخرى اذ ما اصرت الحكومة السودانية على استمرار نفوذها في الجنوب واذ ما بقي جون قرنق يصر على ان يكون له موقع مميز في الحكومة المركزية التي تتصرف في شؤون الاقاليم الاخرى.

ومن ملاحظتنا لهذا التقسيم الذي تضمنته الاتفاقيات قد تم بين طرفين واغفل بقية القوى السياسية السودانية التي تطالب بتشكيل حكومة وطنية ذات قاعدة سياسية عريضة تضم كافة القوى السياسية اذ ان هذه القوى قد تتحرك بالضد من الحكومة مما سيؤثر ذلك على اتفاقية السلام السودانية وبالتالي قد تتعرض للاخفاق.

كما ان تحرك القوى الاقليمية تجاه تفعيل عملية السلام السودانية انما كان تحركها بهدف ضمان امنها واستقرارها لاسيما وان الحرب الاهلية في الجنوب كانت مصدر قلق لها.

اما القوى الدولية فلم يأتي اهتمامها بعملية السلام السودانية من فراغ وانما من اجل تحقيق مصالحها في المنطقة والمتمثلة في الحصول على الثروات النفطية اذ ان تشجيع الولايات المتحدة الى عقد مثل هذه الاتفاقيات ومن ثم تشجيعها لعمليات التقاسم التي تضمنتها تلك الاتفاقيات دليل على ان الولايات المتحدة تسعى لتقسيم السودان اذ ان اقامة دولة في الجنوب تساعد الولايات المتحدة على الاستفادة منها اذ يمكن ان تكون تلك الدولة نقطة انطلاق وتحرك اقليمي بالنسبة لها.

لذا فأن مثل هذه الاتفاقيات التي تم التوصل اليها والتي يخفي كل طرف فيها سوى على صعيد الحكومة والحركة او على صعيد القوى الاقليمية والدولية اهدافه قد تنتهي الى الفشل مستقبلا.